

التأمينات الإجتماعية سبيلاً فعالاً للعدالة الإجتماعية

أ.د. سامى نجيب

تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسى تنعقد فى القاهرة الدورة ٤١ لمؤتمر العمل العربى صباح الأحد ٢٠١٤/٩/١٤ وفى مساء السبت ٩/١٣ يقوم السيد الأستاذ/أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية بتنظيم إحتفالية لإطلاق التقرير العربى الرابع حول :

التشغيل والبطالة فى الدول العربية
آفاق جديدة للتشغيل فى المنطقة العربية

وفى الإحتفالية يقدم أ.د. سامى نجيب خبير الحماية والتأمينات الإجتماعية بالمنظمة خلال الجلسة النقاشية ورقة حول:

دور الحماية الإجتماعية فى تحسين بيئة العمل
والأنماط الجديدة للتشغيل والعمل

.. وفى هذا المجال نلمس التركيز على إستهداف العدالة الإجتماعية سبيلاً للعدالة الإجتماعية وتحسيناً للأوضاع الإقتصادية ... وفى هذا يبدو الدور الرئيسى والفعال لنظم التأمينات الإجتماعية ذلك أن من أهم تدابير العدالة الإجتماعية إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الأقل دخلاً وهو ما تستهدفه نظم التأمينات الإجتماعية بتعدد مصادر تمويل النفقات إلى جانب المؤمن عليهم المستفيدين من التأمين مصادر أساسية أخرى للتمويل تتمثل فى أصحاب الأعمال وممولى الخزانة العامة ذوى القدرات المالية ومن هنا تتحقق العدالة الإجتماعية من مساهمة ذوى الدخل المرتفعة فى تمويل الحقوق التأمينية للعاملين المؤمن عليهم ومحدودى الدخل ويساهم ذلك فى تمكين كافة فئات وقطاعات المجتمع من مختلف صور الحماية التأمينية بما فى ذلك تأمين البطالة وتأمين المرض أيا ما كانت قدراتهم المالية.

وفضلاً عن تميز نظم التأمينات الإجتماعية قومية المجال بالقدره المالية الذاتية على الوفاء بالتزاماتها والتى تتيح الوفاء بالمزايا بأعباء مرحلية أقل ... فإن نظم التأمينات الإجتماعية لديها أسلوباً متميزاً فى توزيع أعباء نفقات المزايا بين مصادر متعددة وفقاً لقدراتها التمويلية .. وهكذا فإن عمليات تمويل نفقات المزايا تحمل فى طياتها تدبيراً للعدالة الإجتماعية تتم وفقاً له إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الأقل دخلاً ذات القدرة التمويلية المحدودة دون تأثر سلبي على نشاط أصحاب الأعمال أو موازنة الدولة.

كما يلاحظ في التأمينات الإجتماعية توحيد نسب المساهمات بين مختلف الأعمار تحقيقاً للتكافل وتأسيساً على إعتبرات العدالة الإجتماعية.

وبعبارات أخرى فإذا كان من المتفق عليه أن الحياة الكريمة من أهم الحقوق العالمية للإنسان كإنسان ويتعين بالتالي أن توفرها كافة الدول لمواطنيها فإن هذا هو ما تستهدفه نظم التأمينات الإجتماعية بالمساواة في الحدود الدنيا لمستويات الحماية التأمينية والمعاشات وحالات وشروط إستحقاقها المالية لكل مواطن.

وفي التأمينات الإجتماعية تحل إرادة المجتمع محل إرادة الفرد .. ومن هنا تمتد التأمينات الإجتماعية أفقياً لجميع المواطنين .. ويتلزم مع ذلك إمتداد نظم التأمينات الإجتماعية رأسياً لكافة صور المزايا (بما في ذلك التأمين الصحي وتأمين البطالة) .. وفي ذات الإتجاه فإن نظم التأمينات الإجتماعية تهتم بكفاية وعدالة المزايا والمحافظة على القيمة الإقتصادية للمعاشات لمواجهة التضخم برفع مبالغ المعاشات كلما ارتفعت الأسعار (إستهدافاً لتحقيق الحياة الكريمة لكافة المواطنين إستناداً على مبادئ المساواة وحقوق المواطنة) أياً ما كانت مساهمة المؤمن عليه في التمويل.

... ومن هنا نخلص إلى أهمية وحتمية الدعوة لتفعيل نظم التأمينات الإجتماعية وإمتدادها لجميع فئات المجتمع شاملة في ذلك تأمينات المرض والبطالة.

وتأتي هذه الدعوة في وقتها حيث تتعالى أصوات الجماهير بالمناداه بالعدالة الإجتماعية ... ويتعين على الدولة المعاصرة إدارة مختلف جوانب النشاط الإقتصادي بمراعاة وجود تكتلات إقتصادية ومشروعات متعددة الجنسية بما يعنى إطاراً جديداً لعلاقات العمل وهياكل جديدة للأجور ونهجاً جديداً للمشروعات الإقتصادية، تصاحبه فترات من التضخم والبطالة وتحولات في سوق العمل وتغيرات جوهرية بعيدة المدى التي تستلزم لتوفير حياة كريمة لمواطنيها وهو ما نسميه بتحقيق الضمان الإجتماعي كهدف إجتماعي وإقتصادي لكافة الحكومات الرشيدة في عالمنا المعاصر.

وللمحلل السياسي أو الإقتصادي ملاحظة أن الفيصل في نجاح الأحزاب والحكومات في الدول المتقدمة إنما يرجع إلى مدى قدرتها على تحقيق الضمان الإجتماعي بإعتبره هدف عام يقصد به ضمان حد أدنى للدخل لكل مواطن يكفي لتحقيق مستوى مناسب من المعيشة ومواجهة الإحتياجات الأساسية في حالات التقاعد والعجز والوفاة والمرض والتعطل وهكذا نؤكد أن التأمينات الإجتماعية من أهم أساليب تحقيق العدالة الإجتماعية وتوفير الضمان الإجتماعي والحياة الكريمة للمواطنين.